الميزانية التشاركية كآلية لتجسيد التدبير المشترك للشأن المحلي في الجزائر

Participatory Budgeting as a Mechanism for Implementing Shared Local Governance in Algeria

ياسين ربوح*
Rebbouh Yacine
جـــامعة ورقلة- الجزائر-
University of Ouargla -Algeria-
Rebbouh.yacine@univ-ouargla.dz

تاريخ الاستلام	تاريخ القبول للنشر	تاريخ النشر
Submission date	***Acceptance date***	***Publication date***
03/04/2024	***01/05/2024***	***31/05/2024***

ملخص:

تعد الميزانية التشاركية إحدى آليات الديمقراطية التشاركية على مستوى الجماعات المحلية، فهي تجسد التسيير الجواري وممارسة الديمقراطية على المستوى المحلي، فالمواطن يساهم في إعداد ميزانية البلدية وتخصيص جزء منها للمشاريع ذات الأولوية والتي لها أثر مباشر على تحسين المستوى المعيشي له، مما يسمح بعقلنة الإنفاق العام، وإعادة الثقة بين المواطن والسلطات المحلية، وتحقيق الشفافية ورضا المواطنين، وتحسين المردود الجبائي للبلديات من خلال زيادة استعداد المواطنين لدفع الضرائب مادام يساهمون في تحديد أوجه إنفاقها.

إن اعتماد الميزانية التشاركية على مستوى الجماعات المحلية في الجزائر لم يصل بعد إلى المستوى المأمول، ويرجع ذلك بالأساس إلى غياب الإرادة السياسية والروح التشاركية لرؤساء المجالس الشعبية البلدية خاصة في ظل عدم وجود نص قانوني يلزمهم بذلك، وعدم وجود مجتمع مدني مؤطر ومهيكل ومسؤول يرافق هذه العملية.

الكلمات المفتاحية: الميزانية التشاركية، آلية، التدبير المشترك، الشأن المحلي، الجزائر.

Abstract:

Participatory budgeting is one of the mechanisms of participatory democracy at the local community level. It embodies grassroots management and the practice of democracy at the local level, where citizens contribute to the preparation of the municipal budget and the allocation of a portion of it to priority projects that have a direct impact on improving their living standards. This approach allows for the rationalization of public spending, rebuilding trust between citizens and

* المؤلف المراسل

local authorities, achieving transparency and citizen satisfaction, and improving municipal tax revenues by increasing citizens' willingness to pay taxes as they contribute to determining their expenditure.

The adoption of participatory budgeting at the local community level in Algeria has not yet reached the desired level. This is primarily due to the lack of political will and a participatory spirit among the heads of municipal popular councils, especially in the absence of a legal text obliging them to do so, and the lack of a well-structured and responsible civil society to accompany this process.

Key words: *Participatory budgeting, mechanism, joint management, local affairs, Algeria.*

مقدّمة:

إن الجماعات المحلية هي تلك الأجهزة المنتخبة المنوطة بتسيير الشأن المحلي والتكفل بانشغالات المواطنين واحتياجاتهم، والتي هي تكريس اللامركزية الإدارية الإقليمية، وقصد التكفل الأفضل بالمواطن، تم تجاوز الديمقراطية التمثيلية (المجلس المنتخب) وتدعيمها بمقاربة الديمقراطية التشاركية، حيث أن المواطن لم يعد يساهم فقط في تشكيل المجلس المحلي عن طريق الانتخاب، وإنما يشارك أيضاً في تسيير الشؤون المحلية باعتباره فاعل أساسي في التنمية المحلية، وهذا ما تبناه المؤسس الدستوري الجزائري على مستوى الجماعات المحلية مع التعديل الدستوري 2016.

تعد الميزانية التشاركية إحدى صور الديمقراطية التشاركية في الجزائر، فهي تمكن مختلف منظمات المجتمع المدني والمواطنين من المشاركة في اختيار المشاريع ذات الأولوية والكفيلة بالتكفل بانشغالاتهم الضرورية، والتي تسمح بتحسين مستواهم المعيشي.

وعليه سنحاول في هاته الدراسة الإجابة على الإشكالية التالية: إلى أي مدى تساهم الميزانية التشاركية في تجسيد التسيير المشترك للشأن المحلي في الجزائر؟

وللإجابة على الإشكالية المذكورة أعلاه اعتمدنا الخطة الموضحة أدناه:

المبحث الأول: مفهوم الميزانية التشاركية.

المطلب الأول: تعريف الميزانية التشاركية.

المطلب الثاني: أهداف ومبادئ الميزانية التشاركية.

المبحث الثاني: دور الميزانية التشاركية في تجسيد التسيير المالي المشترك للشأن المحلي في الجزائر.

المطلب الأول: مراحل تطبيق الميزانية التشاركية.

المطلب الثاني: تقييم الميزانية التشاركية على المستوى المحلي في الجزائر.

المبحث الأول:

مفهوم الميزانية التشاركية

تعد الميزانية التشاركية أحد آليات الديمقراطية التشاركية الأكثر شيوعا في دول العالم، وعليه وجب أولا التعريج على الديمقراطية التشاركية، والتي تعتبر شكل أو صورة جديدة للديمقراطية تتمثل في مشاركة المواطنين مباشرة في مناقشة الشؤون العمومية واتخاذ القرارات السياسية المتعلقة بهم، أو هي توسيع ممارسة السلطة إلى المواطنين بإقحامهم وإشراكهم في الحوار والنقاش العمومي واتخاذ القرار السياسي المترتب عن ذلك [1]، فالديمقراطية التشاركية هي مقاربة مكملة للديمقراطية التمثيلية، حيث أن دور المواطن لم يعد ينتهي بمجرد الإدلاء بالأصوات في صناديق الاقتراع، بل يصبح شريك أساسي في تسيير الشؤون المحلية من خلال مساهمته في اتخاذ القرارات التي تمس حياته اليومية ومراقبة مدى تنفيذها.

وقد كرسها المؤسس الدستوري في الجزائر صراحة ابتداء من التعديل الدستوري 2016 في مادته 15 الفقرة 03 منه، والتي تأخذ عدة صور وآليات من بينها إعلام المواطنين بشؤونهم المحلية واستشارتهم في أولويات التنمية المحلية، عرض حصيلة النشاط السنوي للبلديات أمام المواطنين، التسيير الجواري وتحفيز المواطنين على المبادرات المحلية، والاستعانة بالخبراء والكفاءات المحلية.

فالمؤسس الدستوري أتى بمقاربة جديدة لتسيير الشأن العام المحلي لا تتمثل فقط في مشاركة المواطنين في تسيير الشؤون العمومية من خلال المجلس المنتخب فحسب (الديمقراطية التمثيلية أو النيابية) - والتي نصت عليها مختلف الدساتير الجزائرية-، بل سمح للمواطن العادي بالمساهمة في تسيير الشؤون التي تمس حياته اليومية والتي لها أثر مباشر على مستواه المعيشي، وبذلك فالمواطن أصبح شريك أساسي في رسم السياسات المحلية ومراقبة مدى تنفيذها (الديمقراطية التشاركية)، وذلك تماشيا مع نظرة السلطات العليا للبلاد من خلال تجاوز التسيير المحلي التقليدي المبني على المجلس المنتخب فقط والانتقال إلى مقاربة جديدة يكون فيه المواطن محور الاهتمام وأساس التنمية المحلية وشريك فعال في اقتراح المشاريع ومراقبة تنفيذها وفضاء للمبادرات المحلية.

المطلب الأول: تعريف الميزانية التشاركية.

تعرف الميزانية أو الموازنة التشاركية بأنها عملية من المشاورة الديمقراطية يقرر من خلالها الأشخاص العاديون كيفية تخصيص جزء من الميزانية البلدية (المحلية) أو العامة (الوطنية)،

وتعتبر هذه الآلية بامتياز أحد أفضل ممارسات الحوكمة التشاركية نظرا لأثرها الملموس على واقع المواطنين لاسيما على المستوى المحلي وتحفيز مشاركتهم في الشأن العام بشكل مباشر، بل إنها أدت في بعض الحالات إلى زيادة استعداد الأشخاص لدفع الضرائب [2]، فمثلا في مدينة إيباندا في كيفو الجنوبية –مقاطعة في جمهورية الكونغو الديمقراطية- ، أين تم إدخال مشروع تجريبي للميزانية التشاركية، بدأ المواطنون في دفع المزيد من الضرائب، حيث لاحظ البنك الدولي امتثالاً للقواعد الضريبية بزيادة مقدرة بستة عشر (16) مرة على ما كان عليه الوضع عليه قبل إدخال المشروع التجريبي، كما أنه في إقليم كابار ارتفع تحصيل الضرائب المحلية من 07 % إلى 12 % .

كما تعرف بأنها طريقة مختلفة لإدارة المال العام وإشراك الشعب مع الحكومة، وأنها عملية ديمقراطية في المجتمع، حيث يقرر أعضاءه مباشرة كيفية إنفاق جزء من الميزانية العامة، إذ تمكن دافعي الضرائب للعمل مع الحكومة من أجل اتخاذ قرارات الميزانية التي تؤثر على حياتهم.

ويعرفها البنك الدولي أنها أداة لتثقيف المواطنين وإشراكهم وتمكينهم وتعزيز مؤشرات الحكم الرشيد، ويمكن أن تساعد الميزانية التشاركية من خلال الشفافية والمساءلة التي تخلقها في الحد من عدم كفاءة الحكومة وكبح المحاباة ورعاية العملاء والفساد .[3]

فالميزانية التشاركية هي مشاركة المواطن في اتخاذ القرارات الخاصة بتخصيص الاعتمادات المالية ومراقبة مدى تنفيذها، وبالتالي فهي أداة للمواطنة الفعالة، وإحدى الدعامات الأساسية للحكامة الجيدة وفضاء للتمرين على الديمقراطية المحلية المباشرة.

وقد وضع سنتومير (Sintomer) وآخرون تعريفاً للميزانية التشاركية وفق خمسة جوانب:

- تتناول المسائل المالية أو المتعلقة بالميزانية؛
- إشراك ممثلي المواطنين (الهيئات المنتخبة) مع السلطات الإدارية على المستوى اللامركزي؛
- يجب أن تكون عملية متكررة؛
- يجب أن تكون على شكل مداولات عامة؛
- يجب أن تكون هناك مساءلة على مخرجاتها .[4]

إن أول ظهور لمفهوم الميزانية التشاركية كان في نهاية الثمانينات 1989 في البرازيل مع حزب العمال عندما وصل إلى السلطة وأنهى سنوات الديكتاتورية التي كانت تعرفها البلاد وتوسع داخل البرازيل خلال التسعينات ثم بدأت عددا من مدن بلدان أمريكا اللاتينية ودول

أوروبا وإفريقيا في تطبيقه في بداية القرن الحالي بفعل نجاح الميزانية التشاركية في مدينة بورتو أليغري، كما أن هناك أكثر من 3100 بلدية تعتمد اليوم في تسييرها المحلي على الميزانية التشاركية وذلك في كل من دول أمريكا اللاتينية وأوروبا وإفريقيا وآسيا .[5]

المطلب الثاني: أهداف ومبادي الميزانية التشاركية.

تهدف الميزانية التشاركية كآلية لاتخاذ القرار المشترك إلى تحقيق الأهداف التالية:

- إدماج المواطنين في القرارات المتعلقة بالشؤون المحلية بهدف تجسيد التسيير الجواري والديمقراطية التشاركية المحلية؛
- إعادة الثقة بين المواطن والسلطات المحلية؛
- تحقيق السلم الاجتماعي المحلي ورضا المواطنين؛
- تحسين التواصل بين البلدية والمواطنين؛
- تحسين أوجه الإنفاق العام من خلال ضمان تخصيص ميزانية البلدية أو جزء منها لاحتياجات المواطنين الضرورية والملحة أو للمشاريع ذات الأولوية؛
- تجسيد الشفافية والمساءلة الاجتماعية للبلديات.
- تحسين المردود الجبائي للبلديات من خلال زيادة استعداد المواطنين لدفع الضرائب مادام يساهمون في تحديد أوجه إنفاقها.

وتتضمن الميزانية التشاركية مبادئ أساسية تسمح لها بتجسيد التدبير المشترك في الجانب المالي بين السلطات المحلية والمواطنين، والمتمثلة أساساً فيما يلي:

1- مبدأ الشفافية: يسمح بتقاسم أفضل للمعلومات المتعلقة بتسيير الشؤون المحلية والمشاريع العمومية على مستوى الأحياء والمدن، وهذا من خلال فضاءات التبادل مثل المنتديات وورشات عرض حال الميزانية؛

2- مبدأ الفعالية: تضمن الميزانية التشاركية استخداماً أفضل للأموال العمومية تلبية لاحتياجات السكان، إذ أن تحديد أولويات المشاريع وإشراك السكان في التنفيذ والمتابعة هي قيمة مضافة تستند إليها الميزانية التشاركية لتسهيل بلوغ النتائج المنتظرة؛

3- مبدأ الشمولية: تسعى الميزانية التشاركية إلى استهداف كافة المواطنين ومختلف الفئات، وبالتالي يتم الأخذ بعين الاعتبار انشغالات الأحياء الفقيرة وجمعيات الشباب والجمعيات الرياضية وجمعيات المهاجرين... في توزيع الموارد العمومية وتلبية الطلب الاجتماعي، إذ يجب عدم استبعاد أي مجموعة اجتماعية من هذه العملية؛

4- مبدأ التضامن: من خلال الحوار والتشاور، فالميزانية التشاركية تسمح بتوجيه الموارد نحو السكان الأكثر حرماناً، كما أنها تسمح بالانتقال من الاهتمام الفردي إلى الأولوية المحددة بشكل جماعي داخل المجتمع ككل؛

5- مبدأ المشاركة: تشجع الميزانية التشاركية مشاركة مختلف المواطنين ومنظمات المجتمع المدني باختلاف اهتماماتهم في عملية صنع القرار وفي مختلف مراحل مشاريع الجماعة المحلية (التخطيط، الإعداد، التنفيذ، المراقبة)، وتعطي فرصا متساوية للجميع في المشاركة بغض النظر عن أصلهم أو جنسهم أو انتمائهم السياسي؛

6- مبدأ الامتداد: تم تصميم الميزانية التشاركية لتعزيز الترابط بين المستويات المختلفة للتسيير: الحي، المدينة، المنطقة والبلد، وهي تسعى لتلبية احتياجات كل مستوى، وتبقى لهذا الغرض أداة لضمان رؤية شاملة ومتضافرة للتنمية .[6]

المبحث الثاني:

دور الميزانية التشاركية في تجسيد التسيير المالي المشترك للشأن المحلي في الجزائر

تعتمد الميزانية التشاركية على تخصيص جزء من الميزانية للنقاش العمومي، وتختلف النسبة المئوية المخصصة من دولة لأخرى فقد تكون أقل من 1% من ميزانية تجهيز (استثمار) البلدية كما في نيويورك أو من 3% إلى 5% كما في تونس أو تمتد إلى كامل ميزانية التجهيز كما في بلدية بورتو أليغري بالبرازيل، ولكن على العموم فمعظم تجارب الميزانية التشاركية تكون النسبة من 2% إلى 10%.

المطلب الأول: مراحل تطبيق الميزانية التشاركية.

إن تطبيق الميزانية التشاركية في البلديات يمر عبر ثمان (08) مراحل أساسية:

1. المرحلة الأولى: التزام المجلس الشعبي البلدي باعتماد الديمقراطية التشاركية من خلال آلية الميزانية التشاركية، وإعداد مقرر بلدي بذلك وإعلانه وإشهاره لكافة المواطنين بمختلف الوسائط الإعلامية.
2. المرحلة الثانية: يتم اختيار الجمعيات الفاعلة ومختلف الكفاءات من أجل المساهمة في تأطير العملية وتحسيس المواطنين بأهميتها، ويتم استدعاء هاته الجمعيات للبلدية من أجل إمضاء الاتفاقيات قصد إعطائها الطابع الرسمي.

3. المرحلة الثالثة: تكوين مكوني البلدية وأعضاء المجتمع المدني الشركاء، والذين يطلق عليهم اسم ميسري العملية التشاركية، من خلال خضوعهم لدورة تكوينية مدتها يومين (02) على الأقل للتحكم في آليات وقواعد الميزانية التشاركية.
4. المرحلة الرابعة: تحسيس المواطنين وتوعيتهم وتقديم المعلومات لهم عن النهج التشاركي في إعداد الميزانية.
5. المرحلة الخامسة: عقد منتديات المواطنين والذي يقوم بتنشيطها الميسرين، إذ تحدد كل بلدية عدد المنتديات التي يتعين تنظيمها حسب تقسيم المناطق وعدد السكان، يتعين إعلام كل حي بتاريخ وتوقيت ومكان عقد المنتدى، كما تعلم السلطات المحلية المواطنين أثناء المنتدى بمالية البلدية وتظهرها بشكل واضح وشفاف وتشرح لهم الموارد المالية المخصصة للميزانية التشاركية وتشخص لهم واقع الحي أو البلدية من خلال البنية التحتية الموجودة ووضعيتها.

يقوم سكان الحي دون استثناء بعرض انشغالاتهم والمشاريع التي تلبي احتياجاتهم (الربط بشبكات المياه والصرف الحي والكهرباء والغاز، الطرقات، الأرصفة، الإنارة العمومية، بناء أقسام توسعية وقاعات علاج، ترميم المدارس الابتدائية، إنجاز ملاعب جوارية وحدائق عمومية ومساحات خضراء...)، ثم ترتيبها حسب الأولوية، ويتم اختيار من سيمثلهم في منتدى البلدية (مندوبي الأحياء) بغرض الدفاع عن هاته المشاريع، كل ذلك بطريقة ديمقراطية وشفافة من خلال التصويت.

كما يتم تحرير محضر عن منتدى المواطنين لكل حي وتقديم نسخة للبلدية.

6- المرحلة السادسة: تنظيم المنتدى البلدي، إذ يتم أولاً التحضير للمنتدى من خلال تجميع محاضر منتديات الأحياء وتصنيف هذه المشاريع في مجموعات قطاعية، ثم عرض هذه المشاريع على المصالح التقنية والمالية للبلدية، بعد ذلك يتم عقد المنتدى البلدي بحضور رئيس المجلس الشعبي البلدي، النواب، الأعضاء، الأمين العام للبلدية، المصالح التقنية والمالية للبلدية، الميسرين، مندوبي الأحياء.

يقوم الميسر بعرض مختلف المشاريع المختارة في منتدى المواطنين مقسمة حسب كل قطاع ثم يفتح مجال النقاش والحوار، بعد ذلك يعطي وقتاً للتفكير قصد التصويت على المشاريع المعروضة مرتبة حسب الأولوية، لتختتم بإعادة نشر هذه المشاريع المختارة على لوحة الإعلانات،

وتحديد التقديرات المالية لكل مشروع حتى يتم تغطية المبلغ المالي الإجمالي المخصص للميزانية التشاركية.

في نهاية الجلسة يتم تحرير محضر رسمي لقائمة المشاريع المختارة ممضى من طرف السلطات المحلية ومندوبي الأحياء.

7- المرحلة السابعة: تقوم اللجنة المالية للبلدية بعرض الميزانية الأولية والتي تضم الميزانية التشاركية على المجلس الشعبي البلدي للتصويت عليها، لترسل بعد ذلك للوصاية للمصادقة عليها، وبعد اعتمادها من طرف هذه الأخيرة يتم نشر الميزانية التشاركية وإعلام المواطنين بتخصيصاتها.

8- المرحلة الثامنة: متابعة تنفيذ المشاريع وتقييم الميزانية التشاركية، إذ يتم تشكيل لجان متابعة مكونة من مندوبي الميزانية التشاركية، والتي تقوم بمتابعة ومراقبة وتقييم تنفيذ اشغال المشاريع المختارة مثلها مثل المصالح التقنية وتقديم تقارير دورية عن تقييم العملية.

كما تتابع لجنة الديمقراطية التشاركية عن كثب الامتثال للإجراءات لاسيما الشفافية في تمرير الصفقات والاستشارات العمومية، وتنفيذ المشاريع من حيث الجودة والنجاعة .[7]

المطلب الثاني: تقييم الميزانية التشاركية على المستوى المحلي في الجزائر

إن ما يمكن ملاحظته في الجزائر أن آلية الميزانية التشاركية لم يتم النص عليها صراحة في قانون البلدية ولا في النصوص المتعلقة بإعداد الميزانية والتصويت عليها التي لم يتطرق بتاتا إلى مشاركة المواطن في إعداد جزء من الميزانية أو كلها، بل جعلتها حكرا على السلطات المحلية، ويعتبر ذلك نقطة سلبية في تطبيق المالية المحلية لأن المواطنين الذين ساهموا في تمويل الميزانية البلدية من خلال مختلف الضرائب والرسوم لا يتم إشراكهم في إعداد الميزانية ولا في تحديد المشاريع ذات الأولوية، مما يؤثر سلباً على الوعاء الضريبي وحجم الأموال المحصلة.

إن عدم النص على الميزانية التشاركية صراحة في قانون البلدية لا يبرر الاعتماد الجد المحدود عليها من طرف الجماعات المحلية في الجزائر، فهي تجد أساسها في السياق العام المتعلق باستشارة المجلس الشعبي البلدي للمواطنين حول خيارات وأولويات التهيئة والتنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، كما أن هناك عدد قليل من الدول التي تلزم في نصوصها التشريعية البلديات على تنفيذ عملية الميزانية التشاركية كالبيرو وبولندا وجمهورية الدومينيكان، في حين تجارب الميزانية التشاركية في مختلف دول العالم كان منطلقها الأساسي الإرادة السياسية للمجلس

البلدي المنتخب الذي يشجع العمل التشاركي ويتيح الفرصة للمواطنين للمساهمة في تحديد المشاريع ذات الأولوية والتي لها تأثير مباشر على حياتهم المعيشية.

فبالرغم من توجه السلطات العليا للبلاد لتكريس الديمقراطية التشاركية على المستوى المحلي، وبالرغم من قيام وزارة الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية بعقد عدة دورات تكوينية لرؤساء المجالس الشعبية البلدية حول الديمقراطية المحلية التشاركية، إلا أن الواقع يبين الاعتماد الجد محدود للميزانية التشاركية من طرف الجماعات المحلية في الجزائر، ويرجع ذلك بالأساس إلى غياب الإرادة السياسية والروح التشاركية لرؤساء البلديات في ظل غياب نص قانوني يلزمهم بذلك، وكذا العجز المالي لعدد كبير من البلديات، لأن هاته الآلية تطبق في الأساس في ميزانية البلديات (المكونة إيراداتها من الضرائب والرسوم التي يدفعها المواطنون)، هذا ما جعل الميزانية التشاركية تفرض من القمة مادامت لم تعتمد من القاعدة، إذ ألزمت وزارة الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية ابتداء من سنة 2022 البلديات بإشراك المجتمع المدني (الجمعيات، لجان الأحياء، المواطنين...) في اقتراح المشاريع الممولة من صندوق التضامن والضمان للجماعات المحلية (CSGCL) أو المخطط البلدي للتنمية (PCD) عملا بمبدأ المقاربة التشاركية، وإعطاء الأولوية للمشاريع الجوارية الهادفة إلى تحسين الظروف المعيشية للمواطنين، حيث أن عدم وجود محضر الاجتماع المتضمن مشاركة مختلف أطياف المجتمع المدني في اقتراح المشاريع يؤدي إلى عدم تسجيل تلك المشاريع.

إن المقاربة التشاركية تجعل التنمية المحلية ليست مقتصرة على السلطات المحلية فحسب، بل يشاركها في ذلك مختلف فعاليات المجتمع المدني والمواطنين، وذلك كونهم محور اهتمام التنمية المحلية، وبالتالي فهم الأدرى بمشاكلهم و انشغالاتهم واحتياجاتهم الضرورية، وعليه فالمواطن أصبح فاعل وشريك أساسي في التنمية المحلية من خلال مشاركته في تسجيل المشاريع التنموية الخاصة ببلديته ومراقبة تنفيذها.

إن اعتماد المقاربة التشاركية في اقتراح مشاريع التضامن والضمان للجماعات المحلية ومشاريع المخطط البلدي للتنمية مكنت من التكفل بانشغالات الأساسية للمواطنين وتلبية الحاجيات الضرورية لهم مما سمح بتحسين ظروفهم المعيشية، وتركت انطباع جيد ورضا لدى المواطن، وحسنت العلاقة بينه وبين السلطات المحلية، لأنه في ظل وجود عدد معتبر من البلديات في حالة عجز مالي (حوالي 900 بلدية)، جعل الدولة تتكفل بتغطية هذا العجز سواء في التسيير أو الاستثمار، من خلال تمويل عدد كبير من المشاريع عن طريق صندوق التضامن والضمان

للجماعات المحلية، التي خصصت لها الدولة سنة 2023 غلاف مالي في حدود 100 مليار دينار جزائري، والمخططات البلدية للتنمية، التي خصصت لها الدولة خلال سنة 2023 غلاف مالي في حدود 110 مليار دينار جزائري تم توزيعها على كل الولايات عبر الوطن.

إن نجاح الميزانية التشاركية في تحقيقها أهدافها والمتمثلة أساساً في تحقيق التسيير المشترك والجواري للشأن المحلي لا يقتصر على المجلس المنتخب لوحده، بل يجب أن يرافقه في ذلك مجتمع مدني مؤهل كفيل بلعب دور مهم وأساسي في إنجاح هاته الآلية، فكلما كان المجتمع المدني (منظمات أو فرادى) مؤطر ومثقف ومسؤول وواعي، كلما كانت مشاركته فعالة في اختيار المشاريع ذات الأولوية ومراقبة تنفيذها.

ولكن الملاحظ في الجزائر أن المجتمع المدني (جمعيات الأحياء والجمعيات الثقافية والمواطنين خاصة) مازال بعيدا عن ذلك الدور الكفيل بنجاح الميزانية التشاركية، فحضوره ما زال مقتصرا على المناسبات والاحتفالات الرسمية ونشاطاته في جزء كبير منها هدفها ضمان تمويل من السلطات العمومية، وغياب دوره التوعوي والتعبوي للمواطنين للتعريف بأهمية الميزانية التشاركية ودورها في التكفل الأمثل بالانشغالات الحقيقية للمواطنين، وإن كانت هناك نماذج لمنظمات مجتمع مدني مؤطرة واعية و متغلغلة في أوساط المجتمع خاصة في المجال الخيري والتضامني، ولكنها ليست كافية بالقدر الذي سيساهم في إنجاح الميزانية التشاركية عبر كامل التراب الوطني.

وقصد تجسيد الميزانية التشاركية بشكل أفضل في البلديات في الجزائر، وجب في ظل عدم الاعتماد الاختياري عليها من طرف رؤساء المجالس الشعبية البلدية، إما إلزامهم بذلك، قصد إعطاء شفافية ومصداقية لميزانية البلدية، خاصة في البلديات الغنية والتي لها مصادر تمويل جيدة، والتي تسمح بتجسيد الميزانية التشاركية من خلال تخصيص جزء من ميزانيتها لذلك، كأن ينص على ذلك في المذكرات التأطيرية المحددة لكيفيات تحضير وتمويل الميزانيات الأولية للولايات والبلديات والتي تصدر كل سنة، أو اعتبارها معيار من معايير التقييم، والتي تسمح للبلديات التي اعتمدت الميزانية التشاركية من إعطائها حصة إضافية من المشاريع في إطار صندوق الضمان والتضامن للجماعات المحلية أو مشاريع المخطط البلدي للتنمية .

كما وجب أن يكون المجتمع المدني مؤطر ومهيكل ويتسم بالمسؤولية وتغليب المصلحة العامة، وأن يلعب دورا أساسيا في تجسيد الميزانية التشاركية من بدايتها (مرحلة التزام البلدية باعتماد الميزانية التشاركية ونشر ذلك في مختلف الوسائط الإعلامية) إلى نهايتها (مرحلة تنفيذ

المشاريع وتقييم الميزانية التشاركية)، وكذا حشد الرأي العام للانخراط في العملية وتثقيف المجتمع في مختلف المجالات ذات الصلة، دون أن ننسى ضرورة أن تلعب وسائل الإعلام المختلفة دورها في إنجاح الميزانية التشاركية، من خلال تحفيز مختلف الأطراف للاندماج في هذه الآلية، ولن يتأتى ذلك إلا من خلال تبيان أهمية الميزانية التشاركية وآثارها الإيجابية سواء على البلدية أو المواطنين، والترويج للتجارب الرائدة في ذلك.

وبما أن الميزانية التشاركية تعنى بميزانية البلديات وتخصيص جزء منها لمشاركة المواطن في اختيار المشاريع الضرورية والملحة، فوجب تنويع مصادر تمويل البلديات، وإعطائها أريحية واستقلالية في الجانب المالي، الأمر الذي يسمح بتجسيد الميزانية التشاركية في جزء من ميزانية البلدية.

الخاتمة:

تعتبر الميزانية التشاركية أداة للمواطنة الفعالة وأحد مظاهر الحكم الرشيد وآلية لتكريس الديمقراطية التشاركية على مستوى الجماعات المحلية، إذ تسمح بتجسيد التسيير الجواري وإدماج المواطنين في تسيير شؤونهم المحلية، وتحسين أوجه الإنفاق العام من خلال اختيار المواطنين للمشاريع ذات الأولوية ومراقبة تنفيذها، وتساهم في إعادة الثقة بين المواطن والسلطات المحلية، وتسمح بتحقيق الشفافية ورضا المواطنين، ولكن في الجزائر مازالت لم ترق إلى المستوى المأمول، حيث أنه بالرغم من دورات التكوين المتعاقبة التي نظمتها وزارة الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية للمنتخبين حول تفعيل آليات الديمقراطية التشاركية على المستوى المحلي، إلا أننا نلاحظ الاعتماد المحدود عليها من طرف الجماعات المحلية ويرجع ذلك بالأساس إلى غياب الإرادة السياسية والروح التشاركية لدى المنتخبين في ظل غياب نص قانوني يلزمهم بذلك، العجز المالي في عدد كبير من البلديات مما لا يسمح بتجسيدها في ارض الواقع في هاته البلديات، بالإضافة إلى عدم وجود مجتمع مدني قوي فعال ومؤطر يرافق هذه العملية.

وقصد تفعيل دور الميزانية التشاركية كآلية للتسيير المشترك للشؤون المحلية في الجزائر وجب تنويع مصادر تمويل البلديات للسماح بتطبيق هاته الآلية في جزء من ميزانية البلديات، وكذلك إما إلزام المنتخبين باعتمادها أو اعتبارها معيار من معايير التقييم تسمح بالاستفادة من حصص إضافية في المشاريع التنموية، ضف إلى ذلك ضرورة وجود مجتمع مدني واع ومهيكل

باعتباره فاعل أساسي في هاته العملية، دون أن ننسى دور وسائل الإعلام في التعريف بأهمية الميزانية التشاركية وفي تعبئة المواطنين قصد الانخراط في هذا المسعى.

الهوامش:

1 الأمين شريط، "الديمقراطية التشاركية: الأسس والآفاق"، مجلة الوسيط، العدد 06، 2008، ص 46.

2 باديس بن حدة، "دور الديمقراطية التشاركية في تطوير تسيير الجماعات المحلية: دراسة في المفهوم والآليات"، مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، المجلد 10، العدد 01، 2017، ص ص 151، 152.

3 عادل إنزارن، "الميزانية التشاركية كآلية لتكريس مشاركة المواطن في صنع السياسات العامة"، مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية، المجلد 06، العدد01، 2019، ص 434.

4 سعاد عقون، "الميزانية التشاركية: عقلانية اختيار المشاريع التنموية وفعالية تخصيص الموارد المحلية حالة أربع بلديات تونسية"، مجلة الريادة لاقتصاديات الأعمال، المجلد 07، العدد 03، جوان 2021، ص 279.

5 محمود محمود عرفان سرحان، "الموازنة التشاركية وتلبية احتياجات القرى الأولى بالرعاية"، مجلة دراية، المجلد 01، العدد 02، أكتوبر 2022، ص98.

6 وزارة الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية، دليل تطبيق الديمقراطية المحلية التشاركية في الجزائر، ماي 2022، ص ص 47، 48.

7 للمزيد من التفاصيل يرجى الاطلاع على موقع: وزارة الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية، دليل تطبيق الديمقراطية المحلية التشاركية في الجزائر، ماي 2022.